



الهيئة الوطنية للمحامين بتونس
قصر العدالة تونس



التقرير الأدبي للسنة القضائية 2015 - 2016



العميد محمد الفاضل محفوظ

الكاتب العام > بوبكر بالثابت | أمين المال > حاتم المزيو

أعضاء مجلس الهيئة | الحبيب اليونسي | عمر خمilla | الصادق الرحموني | حافظ البريقي | يسر الشابي | عبد العزيز الصيد | رضا الطرخاني | عماد بالشيخ العربي | منية العابد | هاجر عبد الكافي | رشاد برقاش

عامر المحرزي | منير التونسي | محمد قطاطة | منصور الجري | أنيس الفالح | الطفي العيادي | نور الدين علاق | الгинيفي الفريضي | مختار الحجلاوي | زهير اليحياوي | جوهر اللطيفي | فاطمة الزهراء الحمداني



التقرير الأدبي 2015 - 2016

الجلسة العامة الإعتيادية للهمية الوطنية للمحامين بتونس

السبت 09 جويلية 2016

النزل الكبير المنزه السابع - تونس



التقرير الأدبي للسنة القضائية 2015 - 2016



2

التقرير الأدبي
للسنة القضائية
2016 - 2015

التقرير الأدبي

للسنة القضائية

2016 - 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

زميلاتي الفضليات ،
زملائي الأفاضل ،

تلئم الجلسة العامة الإعتيادية للهيئة الوطنية للمحامين للسنة القضائية 2015/2016 عملا بأحكام الفصل 51 من المرسوم عدد 79 لسنة 2011 المؤرخ في 20 أوت 2011 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة .
و عملا بالفصل 52 من المرسوم يتقدم لكم مجلس الهيئة الوطنية للمحامين بالتقدير الأدبي لنشاطه للسنة القضائية 2015/2016 .

وفي البداية نذكر و نترحم على من فقدنا من زميلات و زملاء المباشرين و المتقاعدين ، رحمهم الله جميما .

واصل مجلس الهيئة مهامه في ظروف إستثنائية تبعا لما هو سائد بالجمهورية من إستمرار الوضع الإنتحالي ، فعلى المستوى الوطني تميز الوضع العام في البلاد بعدم الإستقرار السياسي والإقتصادي ، وتواصلت في الجزء الأول من السنة القضائية المنقضية ضربات الإرهاب الغادرة والموجعة للأبرياء وللإقتصاد ، بعد عملية نزل سوسة بتاريخ 26 جوان 2015 ، جاءت محاولة الإغتيال الفاشلة للنائب رضا شرف الدين (08 أكتوبر 2015) ثم تفجير انتحاري لحافلة الأمن الرئاسي بتونس العاصمة (24 نوفمبر 2015)، وآخرها عملية بن قردان في 07 مارس 2016 التي أفشلها تصدي قوى الجيش والأمن الداخلي وكلها عمليات ساهمت في مزيد ضرب الحركة الإقتصادية بالبلاد .

وفي هذا الوضع نالت المحاماة تتويجا دوليا لا سابق له تقديرا لدورها الوطني ضمن الرباعي الراعي للحوار الوطني ، فقد أعلنت لجنة نobel للسلام بتاريخ 09 أكتوبر 2015 قرارها بإسناد جائزة نobel للسلام لسنة 2015 للمنظمات التونسية الأربع مجتمعة التي نظمت و رعت الحوار الوطني بتونس سنوي 2013 و 2014 بما رسخ قيمة الحوار كآلية لفض الخلافات و مكن من المحافظة على السلم في المجتمع التونسي .

و للتذكير فإن مجلس الهيئة عقد يوم 25 جويلية 2013 ليلا (يوم إغتيال الشهيد النائب محمد البراهمي) إجتماعا طارئا طالب فيه بإجراء خطوات جريئة لتجاوز الأزمة و إجراء حوار واسع حول كيفية إنهاء الفترة الإنتحالية بنجاح يحفظ وحدة البلاد و يستقرارها وينتصر على الإرهاب و يكشف حقائق الإغتيال في واقعتي الشهيدين شكري بلعيد و محمد البراهمي ، و رغم بعض المعارضات من داخل المهنة و خارجها ، فقد أصر العميد والمجلس على الإضطلاع بالدور الوطني للمحاماة كاملا و دون تردد في وقت أشرف فيه دواليب الدولة

و مؤسساتها على التوقف ، و علاوة على النتائج المهمة على المستوى الوطني التي انتهت بها الحوار الوطني وهي الإتفاق على إنهاء الدستور و إنجاز انتخابات تشريعية و رئاسية اعترف بنتائجها جميع الأطراف و من ثمة دخول فترة دستورية و سياسية جديدة مكنت من التقدم بالبلاد نحو الإستقرار ، فقد قوبل هذا الدور بالتقدير والتتويج على المستويين الوطني و الدولي .

و قد شكلت مناسبات تسليم جائزة نobel للسلام بأوسلو في 10 ديسمبر 2015 والدعوات التي تلقاها عميد المحامين الأستاذ محمد الفاضل محفوظ للحضور من حكومات الدول والمنظمات المختلفة و منظمات المحامين و نقاباتهم ، مناسبة لتكريم المحاماة التونسية و الإعلان عن التقدير لدورها الوطني ، كما كانت مناسبة لإشهار دور المحامي و المحاماة فيسائر المجتمعات الأوروبية و العربية .

وعلى المستوى الوطني حظيت المحاماة ضمن المنظمات الأربع الراعية للحوار الوطني بتكريمه و تقدير جد مهم وأهمها حفل التكريم الذي نظمته رئاسة الجمهورية بقصر قرطاج يوم 09 نوفمبر 2015 و الجلسة الممتازة التي عقدها مجلس نواب الشعب يوم 16 فيفري 2016 و التي عبرت عن تقدير السلطات التنفيذية و التشريعية للمنظمات الأربع و من بينها الهيئة الوطنية للمحامين إثر إسنادها جائزة Nobel للسلام .

كما مكن هذا التتويج و الحركة التي عقبته من الإشهار لتونس في وقت طفت فيه أخبار الإرهاب على غيرها من الأخبار .

و قد بذل المجلس جهدا في التركيز على مهامه الأصلية و واصل العمل على حفظ شؤون المحامين و مشاغلهم خلال السنة القضائية المنقضية ، و النشاط ضمن اللجان المحدثة صلب مجلس الهيئة و التي يشرف عليها أعضاء المجلس و يشارك المحامون في أغلبها بشكل مفتوح ، وهي :

- لجنة الدراسات القانونية و التشريع ،
- لجنة محاضرات التمرن و شؤون المترندين ،
- لجنة التكوين المستمر ،
- لجنة تنظيم الندوات و الفعاليات ،
- لجنة الشؤون المهنية و الدفاع عن الدفاع ،
- لجنة القضايا العادلة و الحرفيات ،
- لجنة الشؤون الإجتماعية ،
- لجنة مشروع صندوق الدفعات المالية للمحامين ،
- لجنة شؤون المرأة المحامية .

و هو توزيع ركز على أولويات المجلس في العمل و مطالب المحامين و مشاركة فاعلة لجميع أعضاء المجلس في العمل ، كما إهتم مجلس الهيئة بالمهام التي إقتضتها المرسوم المنظم للمهنة .

و سعيا للتقارب المعلومة من المحامين و التواصل معهم و عملا بمبدأ الحق في النفاذ للمعلومة يجري العمل بموجب إتفاقية تعاون مع مشروع الاتحاد الأوروبي لإصلاح وتأهيل القضاء بتونس ، على تطوير الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة ليكون أقرب للتفاعل مع المحامين في الإمام بأنشطة الهيئة و صندوق التقاعد و يعمم المعلومة ويوفر خدمات عن بعد للمحامين و يليق بموقع المهنة وأهميتها و تتحكم فيه الهيئة و بكلفة مدروسة .

كما أمضت الهيئة إتفاقية تعاون و دعم مع مشروع الاتحاد الأوروبي لإصلاح وتأهيل القضاء بتونس يتم بموجبهما دعم تجهيز الفروع بمعدات إعلامية و تمويل برامج تكوين و تطوير الإدارة .

وفيما يلي عرض لأهم أنشطة المجلس عن الفترة الممتدة بين 01 يونيو 2015 إلى 30 يونيو 2016 :

I . جدول المحامين :

يختص مجلس الهيئة عملاً بالفصول 5 و 62 من المرسوم المنظم للمهنة بضبط جدول المحامين ، وفي هذا المجال تطور المطابقة بين المعطيات الفعلية التي تخص المباشرة والتي تمسكها الفروع الجهوية عبر قرارات الإحالة على عدم المباشرة والرجوع لل مباشرة مع الجدول الذي يمسكه و يضبطه مجلس الهيئة عبر تطبيقة إعلامية . كما أنه فريق إداري كلف بإعادة جرد الملفات الشخصية المحفوظة لدى كتابة المجلس و تخزينها إلكترونيا في منظومة للأرشيف الإلكتروني بما يحفظها ويسهل الوصول الإلكتروني لها عند الحاجة عملية التخزين ، والتي أفضت إلى حفظ :

8211 ملف لمحامين مباشرين .

1463 ملف لمحامين غير المباشرين

196 ملف لمحامين التقاعدin .

443 ملفات لمحامين متوفين .

وكل ما أثار ملف إشكالية المباشرة فعليا ، تتم مراسلة الفروع في إجراء الرقابة على المباشرة .

1 - الجزء الأول : المحامون المباشرون :

لقد بلغ عدد المحامين المباشرين المرسمين بالجدول إلى حد 30 يونيو 2016 : 8418 محامياً موزعين كالتالي :

المحامون	2015	2016
لدى التعقيب	2081	2281
لدى الاستئناف	4334	4501
لدى التمرین	1645	1636

كما يتبع من المعطيات المثبتة بالجدول توزيع المحامين المباشرين حسب الفئات العمرية كما يلي :



كما يتبع من المعطيات المثبتة بالجدول توزيع المحامين المباشرين بين الجنسين كما يلي:
الذكور : 4771 (57 %) الإناث : 3647 (43 %) .

2 - الجزء الثاني : المحامون غير المباشرين :

المحامون المرسمون بجدول التعقيب : 67

المحامون المرسمون بجدول الاستئناف : 39

المحامون المرسمون بجدول التمرین : 1010

3 - الجزء الثالث : المحامون التقاعدون :

• المحامون التقاعدون : 204 .

4 - شركات المحامين : 127 (السنة الفارطة : 164 ، وذلك نتيجة مراجعة وتحيين للملفات بالتعاون مع الزملاء بما مكن من إدراج معطيات حل الشركات التي تمت بصفة قانونية) .

II / قرارات مجلس الهيئة :

1 - الترسيم :

- عقد مجلس الهيئة خلال السنة القضائية 2014/2015 تسع جلسات نظر خلالها - إضافة إلى مواضع تهم اختصاصاته وأنشطته المختلفة - في مطالب الترسيم بمختلف الأقسام وأصدر قرارات ترسيم كما يلي :
- الترسيم لدى التعقيب : 258 .
 - الترسيم لدى الإستئناف : 438 .
 - الترسيم بالتمرین : 347 (يشمل دورتي تخرج المعهد الأعلى للمحاماة السنطين الفارطة والحالية) .
 - الإدراج النهائي بالجدول بموجب أحكام قضائية نهائية باتة : 03 .
 - الإدراج المؤقت بالجدول بموجب أحكام قضائية نهائية إلى حين البت في التعقيب : 103 .
 - ترسيم شركات محامين : 12 (السنة الفارطة 6) .

2 - التأديب :

- عقد مجلس التأديب لدى الهيئة الوطنية للمحامين بتركيبته المختلفة عن مجلس الهيئة خلال السنة القضائية 2015/2016 تسع جلسات نظر خلالها في ملفات التأديب ، وأصدر قرارات تأديب كما يلي :
- الملفات الواردة من الفروع من 01/06/2015 إلى 20/06/2016 : 64 (السنة الفارطة 47) .
 - القرارات التأديبية التي صدرت و عددها 64 (السنة الفارطة 61) :
 - قرارات بـالمؤاخذة والإيقاف المؤقت لمدة 3 سنوات مع النفاذ العاجل : 02.
 - قرارات بـالمؤاخذة والإيقاف المؤقت لمدة عامين مع النفاذ العاجل : 05.
 - قرارات بـالمؤاخذة والإيقاف المؤقت لمدة تتراوح بين 03 أشهر و عامين : 28.
 - قرارات بـالمؤاخذة وإنذار : 03.
 - قرارات بـالمؤاخذة والإيقاف المؤقت لمدة شهر واحد : 01.
 - قرارات بعدم المؤاخذة : 23 .
 - قرارات بـسقوط الدعوى التأديبية بمرور الزمن : 02 .

3 - التقاعد :

عقد مجلس الهيئة خلال السنة القضائية 2015/2016 و ضمن الجلسات العادية للمجلس في عدة مطالب إحالة على التقاعد وقرر إحالة خمسة وعشرين (25) محام ومحامية على التقاعد كما أنسد جرایات أراميل وقصر في 14 ملفا .

كما قرر المجلس الإستجابة إلى 6 مطالب في الإحالة على المعاش للعجز البدنى طبق الفقرة الثانية من الفصل 82 من المرسوم المنظم للمهنة وإجراءات قراري المجلس المؤرخين في 28 نوفمبر 2014 و 15 أفريل 2015 في إصدار مذكرة في القواعد الإجرائية التطبيقية المتعلقة بالإحالة على التقاعد للعجز البدنى .

4 - التمرین :

تستمر الصعوبات التي تحيط بمؤسسة التمرین والمحامين التمرینين ، وذلك على مستوى الوضع المادي والتأطير لهم أثناء التمرین و متابعة التدريب الصناعي ، وتبين المعطيات المثبتة بالجدول أن العدد في إستقرار من السنة الفارطة 1645 إلى 1636 ، وقد واصل المجلس مجھوده في مساعدة الزملاء منمن طالت مدة تمرینهم وذلك بمواصلة التوعية والنظر في الحالات حالة بحالة ، وقد إستجاب العديد منهم إلى ذلك و إستكمل ختم التمرین ، و لابد أن يتواصل المجهود و يتطور للحفاظ على جدية مؤسسة التمرین و المطابقة بين الوضعيتين القانونية و الفعلية إذ أن معطيات الجدول تبين أن 1202 محامي متبرن فاقت مدة تمرینهم 3 سنوات .

وقد واصل المجلس العمل على تحسين وضع المترمّنِين فعقد عميد المحامين عدّة جلسات عمل مع وزير العدل والمالية كل على حدة لتوحيد إجراءات صرف منح التسخير والتربص وتسويتها ، وهي المنح التي عرفت في السنة الفارطة المراجعة الأهم بنسبة تقارب المضاعفة منذ إحداث هذه المنح .

وفي جهد لتحسين الإهتمام بمحاضرات التمرين إنطلقت هذه السنة بجلسة ممتازة تم المزج فيها بين محاضرات التمرين ومحاضرة ألقاها الأستاذ نورالدين الغزواني حول : " يمين المحامي " .

وأنتظم حفل الافتتاح الرسمي لمحاضرات التمرين يوم 12 فيفري 2015 بقصر العدالة ، بحضور وزير العدل وجمع غفير من شيوخ المهنة ورموزها والزميلات والضيوف ممثلي النقابات العربية والأجنبية والإتحادات الإقليمية والدولية للمحامين كما شهد مشاركة وفد يمثل المحامين بالنرويج ، وأعلن به عن جوائز لأحسن محاضرات التمرين المعدة والملقة خلال السنة القضائية 2014/2015 ، وسلمت :

- الجائزة الأولى للأستاذة هيفاء حشوش حرم الكوكبي عن محاضرتها بعنوان :

" جريمة الثلب طبق مرسوم الصحافة عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 02 نوفمبر 2011 " .

- الجائزة الثانية للأستاذة سهام الرقيق عن محاضرتها بعنوان :

" التعليق على أحكام الفصل الثاني من المرسوم عدد 79 لسنة 2011 المؤرخ في 20 أوت 2011 " .

كما إقتنى حفل الافتتاح بندوة تدريبية تم تنظيمها بسوسة حول " السلامة القانونية أساس النمو " ، وتميزت بنشاط في شكل محاضرات وورشات نشطها محامون وجامعيون من تونس والمغرب وفرنسا وساحل العاج ، وقد أشاد الضيوف والمشاركون بنجاح التنظيم مع التحكم في التكلفة .

كما تم خلال السنة القضائية إلقاء محاضرات التمرين كما يلي :

الفرع	عدد المحاضرات
تونس	154
صفاقس	100
سوسة	18
المنستير	14
بنزرت	08
الكاف	06
نابل	04
القصرين	02
مدنين	04
سيدي بوسعيد	03

III / مطالب المحامين ومشاغلهم :

ركز عميد المحامين بمعية أعضاء مجلس الهيئة على مطالب المحامين و مشاغلهم خلال مختلف أنشطة المجلس وقد عبر عن ذلك خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 10 سبتمبر 2015 ومن خلال بيان أصدره في مطالب المحامين و ضرورة الإستجابة لها و عبر عن قلقه من التأخير في الإستجابة لها ، و نبه إلى اعتزامه القيام بتحركات احتجاجية في حال عدم الإستجابة لها .

كما عقد عميد المحامين ووفود من المجلس عدة جلسات عمل مع رئيس الحكومة ووزيري العدل ووزير المالية ورئيس مجلس النواب ، وأهمها كانت مع رئيس الحكومة بتاريخ 12 أكتوبر 2015 و 09 أبريل 2016 ، ركزت على الجوانب المهنية ومطالب المحامين بإحداث محاكم إستئناف جديدة وتنفيذ الأمر المنظم لنيابة المحامين للهيأكل العمومية وتحسين ظروف الممارسة بالمحاكم وتحسين وضعية المحامين الشبان وإصدار الأمر المنظم لصندوق إيداع أموال حرفاء المحامين .

كما قام عميد المحامين بمعية أعضاء المجلس التنقل إلى الجهات وعقد إجتماعات إخبارية وجلسات عمل إهتمت بمشاريع الهيئة وبمساغل المحامين في الجهات والمشاكل العارضة والعمل على حلها ، ودعم الفروع الجهوية بالتجهيز ومواصلة تهيئة المقرات للفروع التي توصلنا إلى إيجاد مقرات لها وتحسين خدمات الهيئة بها .

و تتمحور مشاغل المحامين وهياكلهم على عدة نقاط ، من أهمها :

- **الدفاع عن المحامين** : إهتم العميد وأعضاء المجلس بالتعاون مع الفروع الجهوية بكل حالات الإعتداءات على المحامين سواء في المحاكم أو خارجها ، وذلك بمتابعة كل حالة لدى السلطة العمومية المختصة ، وفي بعض الحالات أصدر المجلس بيانا للتنديد بالإعتداء وإعلام الرأي العام به ولتحميل السلطة العمومية مسؤولياتها كالبيان الصادر بتاريخ 03 جويلية 2015 و 08 ديسمبر 2015 و 30 ديسمبر 2015 .

- **العلاقة مع القضاء** والتي تميزت بنقص منسوب التوتر تجاه المحامين على خلفية الإختلافات في الرؤى تجاه مشروع المجلس الأعلى للقضاء والخلافات المستجدة أثناء النيابة والترافق في بعض القضايا ، خصوصا وأن السنة إنطلقت بنقلة بعض القضاة الذين أساووا للمهنة وللمحامين بما أكد رغبة الأطراف المسؤولة في التركيز على القضايا الأصلية .

وقد انتهى النقاش العام بإصدار القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2016 مؤرخ في 28 أبريل 2016 ويتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء ، والذي يمثل إصداره بدء مرحلة جديدة في تنظيم القضاء والإشراف عليه والنضال من أجل ضمان استقلاليته وجودة أعماله ، وقد تضمن في بعض أحكامه الإستجابة لبعض مقتراحات الهيئة الوطنية للمحامين ، وسيشارك المحامون لأول مرة في تركيبة المجلس الأعلى للقضاء بثمانية محامين لدى التعقيب وسيتم انتخابهم من قبل المحامين في الانتخابات التي ستنظم لأول مرة في 23 أكتوبر 2016 على مستوى محاكم الإستئناف .

- **الوضع المادي للمحامين** الذي كان سيئا من قبل ، وازداد ترددا بفعل الوضع الاقتصادي العام الصعب في البلاد بما يؤثر على نشاط المحامين ومداخيلهم ، كتواصل عدم إستقرار العمل في المحاكم وتدني مستويات العمل بها لأسباب مختلفة بسبب نقص القضاة وعدم إستقرارهم بدوائر عملهم علاوة على عدم تركيز الكثير منهم على العمل طبق ما تقتضيه قواعد العمل ونقص الكتبة والإمكانيات ، مما يسبب صعوبات تحول دون ممارسة المهنة بنجاعة ، وهي نقطة عملت الهيئة على المطالبة بحل مشاكلها خلال جلسات عمل مختلفة ومراسلات عديدة مع وزير العدل والهيئة الوقية للإشراف على القضاء العدلي والتفقدية العامة للمصالح العدلية ، والإشراف على عدة تظاهرات إحتجاجية نظمها المحامون من أجل مطالبهم .

وقد تركز إهتمام المحامين وهياكلهم على جبائية المحامي بمناسبة التعامل مع قانون المالية لسنة 2016 الذي جاء بأحكام جديدة تمس من وضعية المحامي تجاه الجبائية ، وقد بلغ مجلس الهيئة موقفه لوزارة المالية والمجلس نواب الشعب ، كما نظم تحركا إحتجاجيا بتاريخ 8 أبريل 2016 بكمال المحاكم الجمهورية ، وجدد العميد على أساسه التأكيد على مطالب المحامين في نظام جبائي عادل يراعي خصوصيات المهنة ووضعيات المحامين والشبان منهم خصوصا ، رئيس الحكومة بمناسبة مقابلته في اليوم التالي .

- **نيابة المحامين للمنشآت العمومية** التي أثارت نقاشا مهما شارك فيه عديد الزملاء ونضالا نقابيا انتهى بصدور الأمر عدد 764 لسنة 2014 المؤرخ 28 جانفي 2014 يتعلق بضبط شروط وإجراءات تكليف المحامين نيابة الهياكل العمومية لدى المحاكم والهيئات القضائية والإدارية والعسكرية والتعديلية والتحكيمية ، ورغم فوات مدة تفوق العاين على صدوره فإنه لم يدخل إلى حد الآن حيز التنفيذ لعدم التوصل إلى إصدار القرار المشترك لوزيري العدل والتجارة لتحديد أتعاب المحامين المكلفين بنيابة الهياكل العمومية و مقرر وزير العدل المحدد لسقف الإنabات ، مما اضطر عميد المحامين إلى دعوة المحاميات والمحامين إلى تحرك إحتجاجي يوم 08 أبريل 2016 بإجراء وقفة إحتجاجية ورفع الشارة الحمراء في كامل المحاكم الجمهورية للإحتجاج على المماطلة وللإحتجاج على بقية مطالب المحامين ومنها قانون المالية الذي غير نظام جبائية المحامي ، كما تولى العميد إجراء جلسة عمل مع رئيس الحكومة في اليوم المالي للإحتجاج .

وإستجابة لمطالب المحامين صدر بالرائد الرسمي بتاريخ في 29 أفريل 2016 قرار من وزير العدل ووزير التجارة مؤرخ في 22 أفريل 2016 يتعلق بضبط أتعاب المحامين المكلفين بنيابة الهيأكل العمومية ، وقرار من وزير العدل مؤرخ في 22 أفريل 2016 يتعلق بتحديد سقف إنابة المحامين المكلفين من قبل الهيأكل العمومية ، وبموجب أحکامهما دخل هذا النظام حيز التنفيذ بداية من 20 جوان 2016 ، كما تم بتاريخ 20 جوان 2016 نشر كراس الشروط النموذجي لإنابة المحامين من قبل الهيأكل العمومية بالموقع الرسمي للصفقات العمومية:

www.marchespublics.gov.tn

- **حماية مجال تدخل المحامين وتوسيعه :** تابع المجلس عبر أعضائه وتعاون من الزملاء من خارجه مجال تدخل المحامي وقد لفت في مذكرات و مراسلات عديدة للسلط العمومية للتجاوزات الحاصلة أو الصعوبات التي تحد من ممارسة المحامي لدوره.

- كما واصل المجلس الإهتمام بمشروع نيابة المحامي لدى باحث البداية سواء من خلال اللجنة المكونة للغرض من أعضاء المجلس ومن الزميلات والزملاء من خارجه أو من خلال التواصل مع مجلس النواب وحثه على عرض المشروع والمصادقة عليه والأخذ بمذكرة الهيئة التي تتضمن مقتراحاتها في الموضوع .

وقد صدر القانون عدد 5 لسنة 2016 مؤرخ في 16 فيفري 2016 بتنقيح مجلة الإجراءات الجزائية و تضمن تدعيم ضمانات المتراضي بتمكنه من الإنفاع بدفاع المحامي لدى باحث البداية على أن ينطلق العمل به بداية من 01 جوان 2016 .

وقد قام مجلس الهيئة خلال الفترة الفاصلة بين صدور القانون ودخوله حيز التنفيذ بالتعاون مع الفروع الجهوية وكذلك ضمن المشروع المشترك لشبكة ملاحظة العدالة مع ممثلين من أعيان الضابطة العدلية والخبراء ترمي للإستعداد لتطبيقه وللتفكير في الجوانب التطبيقية للقانون مع الإشكاليات التي قد يشيرها كما عقد عميد المحامين جلسة خاصة مع رؤساء الفروع وكتابها العامين ، وتم عقد جلستي عمل مع التفقدية العامة للمصالح العدلية ، ونظمت الفروع الجهوية ورشات عمل مع المحامين وقضاة النيابة العمومية وإطارات الضابطة العدلية في إطار تبادل وجهات نظر فهم القانون وتوحيدها والإستعداد له .

ورغم بعض الأصوات التي تناولت بطلب إرجاء تنفيذ القانون بدعوة غياب الإمكانيات وعدم إكمال الإستعداد له ، فإنه بعد فوات ما يفوق الشهر من بدء تنفيذه فإن الملاحظة العامة هو أن تطبيقه لا يثير إشكاليات كبيرة في المحاكم وفي مراكز الأمن والحرس ، بل إن تقييمما أوليا يبين التوجه الحاصل نحو نقص فعلي في إصدار قرارات الإحتفاظ بشأن المشتبه بهم في مدة شهر واحد من التطبيق .

- **مشروع صندوق الدفعات المالية للمحامين :** تبنيدا لقرار مجلس الهيئة ، تكونت و ضمن توزيع المهام لجنة لدراسة المشروع وفتحت لعموم الزملاء بموجب إعلام مؤرخ في 22/11/2013 .

و للتذكير فقد تم تقديم المشروع في جلسة إخبارية بدار المحامي كما تم عقد اجتماعين إخباريين للغرض بسوسة وصفاقس في ديسمبر 2014 ، و تم نشر المشروع بموقع الهيئة الإلكتروني .

وبعد جلسات عمل عديدة بين ممثلي الهيئة والأطراف الحكومية وآخرها مقابلة العميد لرئيس الحكومة بتاريخ 09 أفريل 2016 في اليوم الموالي لإحتجاجات المحاميات والمحامين ، وبعد تناли عرض المشروع على ثلاثة مجالس وزارية، صدر بتاريخ 28 أفريل 2016 أمر حكومي عدد 519 لسنة 2016 تعلق بضبط شروط إحداث والتصرف في الصندوق الخاص بإيداع الأموال المستخلصة أو المقبوضة لفائدة حرفاء المحامين .

وهو إنجاز سيتمكن من تنظيم تعامل المحامين مع أموال حرفائهم والتي توضع بين أيديهم بمروارها بحساب تديره الهيئة ، وهو ما يمكن من حماية المحامي وتدعيم الضمانات للمتقاضين كما يمكن من توفير موارد إضافية للهيئة تمكنها من تمويل برامج مركزة للتكوين المستمر و تعميمها ، وتغطية مخاطر إضافية للمحامين و تحقيق التضامن بينهم ودعم المحامي المترن.

- إهتم العميد و مجلس الهيئة بمتابعة قضية الشهيد شكري بلعيدي فقد دعى العميد للنيابة بكثافة في القضية الجنائية عدد 30523 التي إنعقدت أولى جلساتها يوم 30 جوان 2015 ، كما قدم خلالها مطلبا في القيام بالحق الشخصي في حق الهيئة الوطنية للمحامين ، و تواصل دعم هيئة الدفاع بالتواصل معها و متابعة مستجدات الملف و حضور ممثل عن الهيئة في كل جلسة بما يعبر عن تصميم المحامين في متابعة مطلبهم بكشف الحقيقة في ملف الإغتيال .

IV/ الأنشطة الداخلية :

- إنعقد إجتماع إخباري بقاعة المحامين بصفاقس بتاريخ 18 ديسمبر 2015 أشرف عليه العميد بمناسبة إفتتاح قاعة المكتبة بعد إعادة تهيئتها و تم خلاله تناول مشاغل المحامين بالجهة .
- إنعقد إجتماع إخباري بقاعة المحامين بسوسة بتاريخ 21 ديسمبر 2015 أشرف عليه العميد و خصص لشاغل المحامين بالجهة .
- إنعقد إجتماع إخباري بدار المحامي بتاريخ 02 فيفري 2016 أشرف عليه العميد بطلب من المحامين بالقيروان خصص لتدارس سبل التصدي لظاهرة السمسرة و مقاومتها .
- إنعقد بتاريخ 05 ماي 2016 بدار المحامي بتونس إجتماع إستثنائي بدعوة من عميد المحامين ، ضم رؤساء الفروع الجهوية للمحامين و كتابها العامين تم خلاله تدارس الإستعدادات لبدء تنفيذ قانون الإجراءات الجديدة للبحث الأولى والتي تتضمن نيابة المحامي لدى باحث البداية وبقية النصوص التي تهم دور المحامي .
- كما أشرف بقية أعضاء مجلس الهيئة على عدة إجتماعات إخبارية و جلسات عمل تهم مشاريع الهيئة في النصوص القانونية و مشاغل الزملاء و مطالب المهنة و أنشطة في الفروع الجهوية بنابل و بنزرت و الكاف و المنستير و قفصة و سidi بوزيد و قابس و مدنين .
- نظم المحاميات و المحامون بدعوة من عميد المحامين يوم 08 أفريل 2016 وقفة إحتجاجية و رفعوا الشارة الحمراء بكمال محاكم الجمهورية إحتجاجا على الإجراءات التعسفية بخصوص جبائية المحامي و التي كان المجلس بلغ موقفه الرافض لها لمجلس نواب الشعب في 17 نوفمبر 2015 و بلغه وفد منها لوزير المالية في اليوم المالي ، و إحتجاجا على التأخر في إصدار النصوص التي تنظم نيابة المحامي للهيأكل العمومية و صندوق أموال حرفاء المحامين .
- نظم المحاميات و المحامون بدعوة من عميد المحامين يوم 23 أكتوبر 2015 بمشاركة من دارسي المعهد الأعلى للمحاماة و نشطاء المجتمع المدني و السياسي وقفة إحتجاجية دعما لانتفاضة الشعب العربي في فلسطين المحتلة و تندیدا بجرائم الاحتلال الصهيوني ، وقد أصدر المجلس عدة بيانات في تأكيد موقفه على دعم القضية و حق الشعب في المقاومة و إدانة تواصل الجرائم دون رد فعل من المجتمع الدولي .
- نظم مجلس الهيئة بالإشتراك مع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان و المعهد العربي لحقوق الإنسان بدار المحامي بتونس يوم 26 ماي 2016 ندوة حول : " الآليات الدولية و الإقليمية لحقوق الإنسان و دور المحامي في حماية الحقوق والحريات " .

كما قام المجلس بجلسات عمل و أنشطة مع عدة هيئات و منظمات مختصة في العدالة الإنقلالية و مقاومة التعذيب و آليات حماية حقوق الإنسان قصد تبادل الخبرات و تكوين المحامين .

الأنشطة العلمية والدورات التدريبية :

حرص مجلس الهيئة رغم محدودية الموارد المالية بالنظر لضخامة الأعباء القارة المخصصة للتأجير والتجهيز على تنويع الأنشطة العلمية والفكرية والمهنية ودعم الفروع الجهوية في الندوات التي نظمتها، كما واصل ضمن أنشطة مركز الدراسات والبحوث للمحامين التونسيين بإدارة المحامي الشرفي محمد صالح التومي أعماله من خلال نشاط مجلسه العلمي في إعداد عدة وثائق لتطوير نشاطه من الناحيتين التنظيمية والعلمية وهو يحتاج لمزيد الدعم وتشجيع الزملاء على النشاط فيه .

و علاوة على مشاركة أعضائه في عدة أنشطة علمية واصل المركز بنجاح نشر مجلة المحاماة التونسية - تعمم مقالات و دراسات أعدها محامون و جامعيون - بإنتظام إذ صدر منها هذه السنة العددان الثامن والتاسع والعدد العاشر بصدور الإعداد ، وقد شهد العدد الأخير نشر مساهمات بمقالات من فلسطين و مصر .

كما واصل المجلس حلقات التكوين المستمر بالشراكة مع المعهد الأعلى للمحاماة في المرحلة الأولى من تكوين "المحامي المستشار للمؤسسة" في مجموعة سادسة بتونس العاصمة وأخرى بسوسة ، وقد تم بمناسبة رمضانية مساء يوم 15 جوان 2016 الإعلان عن ختم هذه المرحلة في الأيام القادمة .

و من أهم الأنشطة التي واكبها عدد مهم من المحامين :

1. يوم دراسي حول "الإطار القانوني للاستثمار" قدم له الأستاذ فرحتات التومي بمداخلة يوم 3 جوان 2015 بدار المحامي بتونس .

2. ندوة مشتركة بين الهيئة والمجلس الوطني للمحامين بإيطاليا حول "حقوق الإنسان في فترة الإنقال الديمقراطي " تم تنظيمها بقمرت يوم 6 جوان 2015.

3. ملتقى بالإشتراك مع بورصة تونس و جامعة باريس 2 حول : "العضو المستقل بمجلس الإدارة" تم تنظيمه بنزل شيراتون تونس يومي 12 و 13 نوفمبر 2015.

4. ندوة تدريبية بالإشتراك مع مشروع الإتحاد لإصلاح وتأهيل القضاء بتونس حول : " تكوين في التصرف في الفروع الجهوية " تم تنظيمها يومي 7 و 8 جانفي 2016 بنزل البيت الأبيض .

5. ندوة مشتركة مع شبكة ملاحظة العدالة الجزائية حول : "تقديم النظام الجديد للإحتجاز و دور المحامي " تم تنظيمها يومي 3 و 4 فيفري 2016 بنزل أفريكا.

6. ندوة حول "مشروع قانون مجلة الاستثمار" نظمت بتاريخ 24 فيفري 2016 بدار المحامي بتونس .

7. ندوة تدريبية مشتركة مع شبكة ملاحظة العدالة الجزائية حول : " مجالات تطبيق القانون عدد 5 لسنة 2016 : دور المحامي والضمادات الإجرائية لذى الشبهة والمحفظ به " تم تنظيمها يومي 3 و 4 جوان 2016 بنزل المشتل .

8. مسامرة رمضانية حول "تقديم نظام نيابة المحامين للدولة والهياكل العمومية" نظمها مجلس الهيئة بتاريخ 15 جوان 2016 بالقاعة متعددة الإختصاصات بمبني صندوق التقاعد بالمركز العقاري الشمالي بتونس .

- كما خصصت لجنة محاضرات التمرين نشاطا علميا إضافيا يركز على البعد العملي وذلك بتنظيم أيام دراسية بمناسبة زيارات ميدانية لبعض المؤسسات التي ترتبط بعمل المحامي وهي كما يلي :
- زيارة للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية بتاريخ 22 مارس 2016 .
 - زيارة لقسم الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول بتاريخ 24 مارس 2016 .
 - زيارة لهيئة السوق المالية بتاريخ 19 أبريل 2016 .

V/ الأنشطة الخارجية :

لقد واصل مجلس الهيئة الوطنية للمحامين العمل على توطيد علاقة المحاماة التونسية بالهيئات العربية والأوروبية وكذلك الإفريقية ، وبذات القدر حرص المجلس على ترشيد المصاريف و ذلك بالاعتذار عن الدعوات الأقل أهمية أو التي تفوق كلفتها إمكانيات الهيئة ، كما أن بعض المشاركات لم تتم تغطيتها من ميزانية الهيئة لتغطيتها من الجهة المضيفة أو تزامنها مع تنقل عضو المجلس لها مهنية أخرى .

- و من أبرز الأنشطة الخارجية التي ساهم المجلس بواسطة ممثليه ما يلي :
- المؤتمر 59 للإتحاد الدولي للمحامين بإسبانيا أيام 29 أكتوبر إلى 02 نوفمبر 2015 ، حيث تم تكرييم المحاماة التونسية في شخص العميد محمد الفاضل محفوظ و العميد عبد الستار بن موسى كما أعطيت لكل منهما الكلمة في الجلسة الإفتتاحية بوصفهما متوجين بجائزة نobel للسلام ، كما صدر عدد خاص من نشرية الإتحاد يغطي بالمقالات والصور المناسبة .
 - الإفتتاح الرسمي لمحاضرات التمرين لنقاية باريس يومي 06 و 07 ديسمبر 2015 حيث حل عميد المحامين ضيف شرف على الجامعة الشتوية لنقاية ، كما تم توسيمه بمعية رؤساء المنظمات الأربعية من قبل الرئاسة الفرنسية بأرفع وسام لديها بموافقة الدولة التونسية .
 - حفل تسلم جائزة السلام لسنة 2015 الذي أنتظم بأوسلو النرويج في 10 ديسمبر 2015 ، وقد تحول وفد هام من المجلس برئاسة عميد المحامين ، كما رافق الوفد الرسمي عدد هام من الزميلات والزملاء الذي نظموا رحلة لحضور هذه المناسبة التاريخية ، وقد تلى هذا الحفل عديد الدعوات من الحكومات و المنظمات لعميد المحامين للمشاركة في أنشطة حقوقية مختلفة تم خلالها تكرييم المحاماة التونسية وأهمها منظمة الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية ، كما حرص أهم ضيوف تونس على مقابلة العميد و كانت فرصة مختلفة للتعریف بالمحاماة التونسية و دورها الوطني .
 - المكتب الدائم لإتحاد المحامين العرب الذي نظم بتونس يومي 07 و 08 جانفي 2016 تكريما للمحامية التونسية تحت عنوان " المحاماة : ظهير الأمة العربية في مواجهة الفساد والإرهاب " ، وقد تم إفتتاحه بحضور و إشراف رئيس الجمهورية الأستاذ محمد الباجي قايد السبسي .

كما انضمت الهيئة الوطنية للمحامين بتونس في ماي 2016 للمجمع الدولي للمساعدة القانونية بستوكهولم (ILAC) و الذي يضم في عضويته 50 منظمة مهنية و قانونيين ويهتم بمساعدة تونس في إصلاح القانون و تطويره و المساعدة القانونية .

كما واصل المجلس العمل باتفاقية التعاون و تبادل الخبرات والتكوين و التدريب المبرمة مع هيئة نقابات المحامين بفرنسا و المعهد الفرنسي للتعاون الدولي تم بموجبها - بعد مناظرة اختيار عشرة محامين شبان للتربص بمكاتب محاماة لمدة شهر ونصف بفرنسا عن السنة الجارية بنقابات مختلفة بفرنسا و تم إيفادهم خلال السنة المنقضية .

زميلاتي ، زملائي،

إن مجلس الهيئة الوطنية للمحامين وبمناسبة إنتهاء السنة القضائية الثالثة للمجلس الحالي وختتها بالجلسة العامة الاعتيادية التي تختتم دورة مجلسكم هذا والتي كانت مميزة من حيث الظروف التي عمل فيها إذ تعامل مع حكومات ثلاثة وأربعة وزراء عدل ، وفي جو أمني واقتصادي واجتماعي غير مستقر ومتآزم في معظم الأحيان ، لم يتوازي عن القيام بمهامه ، وعمل على تنفيذ ما التزم به ونجح في الكثير منه في مستوى تأسيس الفروع الجديدة واستصدار عديد النصوص التي تمكن من تطوير المهنـة وتحسين وضع المحامي ، ولم ينـه مهامـه في بعض النواحي التي نتمنـى للمجلس القادـم أن يكون موفـقاً فيها، يحيـي جهـود المحـامـين ويقدـر دعـمـهم بما يـدفعـ عنـ المـهـنةـ وـوـحدـتهاـ وـإـسـقـلـالـيـتـهاـ وـيدـعـمـ نـشـاطـ هـيـاـكـلـهاـ طـبـقـ هـذـهـ المـبـادـئـ ،ـ وـيـخـصـ بـالـتـحـيـةـ الـزـمـيـلـاتـ وـالـزـمـلـاءـ الـذـيـ تـطـوـعـواـ لـلـمـشـارـكـةـ فـيـ الـمـجـالـسـ الـعـلـمـيـةـ وـالـإـسـتـشـارـيـةـ وـالـلـجـانـ الـمـفـتوـحـةـ وـتـطـوـعـواـ لـنـيـابـةـ الـهـيـةـ وـالـدـافـعـ عـنـهاـ ،ـ كـماـ يـثـمـنـ جـهـودـ كـافـةـ موـظـفـيـ وـأـعـوـانـ الـإـدـارـةـ لـتـفـانـيـهـمـ فـيـ الـعـمـلـ طـوـالـ السـنـةـ الـقـضـائـيـةـ .ـ

«عاشت المحاماة حرّة مستقلة متضامنة»

الكاتب العام
بوبكر بالثابت

بالثابت



يتعلق بإسناد منحة تسخير
لفائدة المحامين المترشحين
والمسخرة في قضايا جنائية.



يتعلق بضبط شروط وإجراءات
تكليف المحامين
بنية الهياكل العمومية
لدى المحاكم والهيئات القضائية
والإدارية والعسكرية والتعديدية والتحكيمية.



يتعلق بتنقيح وإتمام
بعض أحكام مجلة الإجراءات الجزائية.



يتعلق بتنقيح الأمر عدد 3140
لسنة 2005 المؤرخ في 6 ديسمبر 2005
المتعلق بإسناد منحة ترخيص
للمحامين المترشحين.

قرار من وزير
العدل ووزير
التجارة
مؤرخ في
22 أبريل
2016

يتعلق بضبط أتعاب
المحامين المكلفين
بنيةة الهياكل العمومية

قرار من وزير
العدل
مؤرخ في
22 أبريل
2016

يتعلق بتحديد سقف
إنابة المحامين من قبل الهياكل العمومية

أمر حكومي
عدد 519
لسنة 2016
مؤرخ في
28 أبريل
2016

يتعلق بضبط شروط
إحداث والتصرف في الصندوق
الخاص بإيداع الأموال
المستخلصة أو المقبوضة
لفائدة حرفاء المحامين.

كراس الشروط
النموذجي

المتعلق باختيار محامي مباشر
أو شركة مهنية للمحامين
من قبل الهياكل العمومية 20 جوان 2016



قصر العدالة شارع باب بنات 1006 تونس

☎ : (+216) 71.562.166 - 71.560.315

📠 : (+216) 71.563.787

► www.avocat.org.tn